مدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)

The Extent of Commitment by the Algerian Stock exchange Listed Companies of Accounting Disclosure Requirements During the Period (2014-2015)

أمينة فداوي (*)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل– الجزائر

Amina FEDDAOUI (*)
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Mohammed Seddik BEN YAHIA University, Jijel; Algeria

قدم للنشر في: 2017.06.13 & قبل للنشر في: 2017.12.24

Received: 13.06.2017 & *Accepted:* 24.12.2017

ملخص : هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة معنوية على التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)، حيث تم اختيار شركة "صيدال"، "رويبة"، "أليانس للتأمينات" و"فندق الأوراسي"، ثم اختبار مدى التزامها بمتطلبات الإفصاح المحاسبي من خلال طريقة المتغيرات الوهمية (Dummy Variables)، وتوصلت الدراسة إلى أن النسبة الإجمالية لالتزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة المدروسة قدرت بـ(63%) إلا أن هذه النسبة متفاوتة من شركة لأخرى بحيث تبين أن أعلى نسبة قدرها (76%) مسجلة لدى شركة "رويبة"، تليها شركة "الأوراسي" بنسبة معتبرة قدرها (67%) ثم شركة "صيدال" بنسبة (62%)، أما أدنى نسبة (46%) فهي مسجلة لدى شركة "أليانس للتأمينات"، وبعد إجراء إختبار ثنائي الحد (Binomial test) على إجمالي المتغيرات الوهمية تبين وجود مؤشرات ذات دلالة معنوية على التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015).

الكلمات المفتاحية : متطلبات، إفصاح محاسبي، شركات مساهمة، بورصة.

تصنيف JEL: M41.

Abstract : This study aimed to test the extent to which the algerian stock exchange listed companies are committed to accounting disclosure requirements during the period (2014-2015), with the selection of "Saidal" company, "Rouiba", "Alliance Insurance" and "Aurassi Hotel" then test whether these companies comply with accounting disclosure requirements using (Dummy Variables) method, the study found that the total percentage of commitment with accounting disclosure requirements in the algerian stock exchange listed companies is(63%), but this percentage is varying from a company to the other, the highest percentage is (76%) registered in "Rouiba" company, followed by "Al Aurassi" company with a rate of (67%) and "Saidal" with a rate of (62%) but the lowest percentage is (46%) registered in "Alliance Insurance" company, so after using (Binomial test) for the total of dummy variables it has been shown that there is a significant indicators of commitment by the algerian stock exchange listed companies to accounting disclosure requirements during the period (2014-2015).

Keywords: Requirements, Accounting Disclosure, Listed Companies, Stock Exchange.

Jel Classification Codes : M41.

I. تمهيد:

لقد كشفت الأزمات المالية العالمية الحاجة الماسة إلى تدعيم مفهوم الإفصاح المحاسبي كركيزة أساسية من ركائز حوكمة الشركات، فالإفصاح المحاسبي يعد مطلبا جوهريا من أجل خدمة أصحاب المصالح خاصة المساهمين منهم، وتعزيز الثقة بين أطراف الوكالة، كما أنه سلاح فعال للتصدي لمحاولات إدارة الشركة تضليل القوائم المالية وتحريفها، أو تعظيم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على حساب مصلحة المساهمين.

كما قد تطور مفهوم الإفصاح المحاسبي بتطور الفكر المحاسبي، إذ لم تقتصر المحاسبة على كونها فنا لتسجيل وتبويب الأحداث والمعاملات المالية فحسب، بل أصبحت تلعب دورا كنظام للمعلومات من خلاله يتم تسجيل وتبويب الأحداث والمعاملات المالية للشركة ومعالجتها وفق النظام المحاسبي، ومن ثم تقديم المعلومات المحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات، ما توجب على كل الشركات السعي نحو تعزيز مفهوم الإفصاح المحاسبي والالتزام بمتطلباته.

ومن خلال مضمون المعايير المحاسبية الدولية، نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) بعنوان "عرض القوائم المالية" على مختلف متطلبات الإفصاح المحاسبي وأكد على ضرورة الالتزام بها[1]، كما تطرق المعيار المحاسبي رقم (24) إلى متطلبات الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة.

إن الاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي في السنوات الأخيرة لم يأت من فراغ، ذلك على اعتبار أن العديد من الأطراف المتعاملة مع الشركة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركة من معلومات محاسبية[2]، كما لم يعد الأمر مقتصرا على مجرد عرض وتوضيح المعلومات المحاسبية فحسب، بل امتد إلى ضرورة إضافة المزيد من

eMail : (*) : Aminaf1@live.fr

المعلومات سواء كانت كمية أو وصفية، فعلية أو تقديرية [3].

بعد تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي SCF منذ سنة 2007م والمستوحى من المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، صار لابد على كل الشركات الجزائرية خاصة منها الشركات المساهمة المدرجة في البورصة الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية، لتعزيز مناخ الشفافية و حماية حقوق المساهمين، وكذا أصحاب المصالح كالدائنين، هيئات الضرائب، الزبائن، البنوك و المؤسسات المالية. ومن هذا المنطلق إلى أي مدى تلتزم الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ؟

- **إشكالية الدراسة:** من أجل التدقيق والإحاطة أكثر بالتساؤل السابق، حاولت الباحثة صياغة إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

إلى أي مدى تلتزم الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015) ؟

- **فرضية الدراسة:** للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضية الآتية:

" لا توجد مؤشرات ذات دلالة معنوية على إلتزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)"

- **أهمية الدراسة:** برغم الدراسات العديدة التي تتعلق بالإفصاح المحاسبي، والذي يبين في حد ذاته أهمية هذه الدراسة، فإن هذه الدراسة تكتسي أهميتها من خلال تطرقها لحالة الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة، ومدى التزامها بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)، نظرا لما تشهده بورصة الجزائر من تأخر كبير بسبب قلة عدد الشركات المساهمة فيها مقارنة ببقية الدول العربية والأجنبية.

- **أهداف الدراسة:** تتمثل أهداف هذه الدراسة في ما يلي:

- تحديد متطلبات الإفصاح المحاسبي من منظور المعايير المحاسبية الدولية؛
- اختبار مدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015) ؛

- **منهجية الدراسة:** من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة واختبار فرضيتها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال استخدام أساليب التحليل والاختبار الإحصائي بغية التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015).

- **الدراسات السابقة:** هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت متطلبات الإفصاح المحاسبي واختبار مدى الالتزام بها، ولأغراض هذه الدراسة سيتم الاعتماد على بعض من الدراسات السابقة التي أتيحت وتم الحصول عليها، والتي يُعتقد أنها مناسبة من خلال اعتماد جلها في التوصل إلى نتائجها على دراسات إحصائية تحليلية، وانطلاق معظمها من دراسات سابقة أخرى، وهذه الدراسات السابقة هي كما يلي:

- دراسة(Latridis, 2011) الموسومة بعنوان "الإفصاح المحاسبي والجودة المحاسبية، التحفظات المشروطة وغير المشروطة"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دوافع الشركات المساهمة البريطانية من الإفصاح عن الإيضاحات المحاسبية العالية والمنخفضة الجودة، بحيث قام الباحث بدراسة تحليلية للعلاقة بين نوعية القوائم المالية المنشورة وممارسات إدارة الأرباح على افتراض أنه قد يكون الإفصاح المحاسبي ذو الجودة المنخفضة مرتبطا بممارسات إدارة الأرباح، وركز الباحث على أغراض الإدارة من التحفظات المشروطة في عرض المعلومات المحاسبية، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي يتميز الإفصاح المحاسبي فيها بالجودة العالية تظهر عموما إيضاحات أكثر حول حجم الشركة، الربحية والسيولة، كما أن الشركات التي تشهد تغييرا في هيكل الإدارة أو يتم تدقيقها من قبل مكتب تدقيق كبير الحجم تميل إلى الإفصاح عن إيضاحات عالية الجودة، كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة البريطانية تظهر تحفظات مشروطة أثناء الإفصاح مما قد يؤدي إلى السلوك الانتهازي للإدارة[4].

- دراسة (زين، 2015) بعنوان: " مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإصلاح المحاسبي في الجزائر وتباين طرق القياس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي لعناصر القوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال إبراز أهمية عمليتي القياس والإفصاح وتبيان مدى إسهامهما في إعطاء صورة واضحة حول أداء المؤسسة من خلال تقديم معلومات مالية ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المؤسسة، ولتحقيق هذه الأهداف تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، كما تم استعمال منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بالقياس والإفصاح، ومن بينها أنّ النظام المحاسبي المالي جاء بعدة بدائل لقياس عناصر القوائم المالية وبمتطلبات للإفصاح والتي من شأنها إعطاء معلومات مالية ذات مصداقية، ولكن ومن خلال واقع الممارسة المحاسبية نلاحظ عدم وجود بيئة اقتصادية لتطبيق كل هذه البدائل والمتطلبات وهو ما يجعل القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتميز بالقصور في مصداقية المعلومات المالية[5].

- دراسة (شلغام و مدني، 2016) بعنوان:"واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التزام الشركات البترولية الجزائرية بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية والمتضمنة في النظام المحاسبي الماليSCF ، وأيضا دراسة أثر ذلك الالتزام على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وذلك من خلال توزيع استبيان على مجموعة من الشركات البترولية الجزائرية، وتبين من خلال نتائج الدراسة التزام الشركات محل الدراسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد قوائمها المالية من وجهة نظر مدراء الماليين ومحاسبين لتلك الشركات، وتوصلت أيضا الدراسة إلى وجود اثر ايجابي بين الالتزام بمتطلبات الإفصاح وجودة المعلومات المدرجة في القوائم المالية[6].

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي.

إن موضوع الإفصاح المحاسبي وأهداف القوائم المالية واحد، فكلاهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية ويستلزم التعرف على أهداف مستخدمي المعلومات ومدى إدراكهم واستيعابهم لها[7].

ويعرف (الشيرازي، 1991) الإفصاح على أنه "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية"[8].

كما يعرفه (حنان، 2005) على أنه "تصميم وإعداد القوائم المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشاة خلال الدورة بحيث تتضمن هذه القوائم المالية معلومات كافية لجعلها مفيدة و غير مضللة للمستثمر العادي أو المتوسط"[9].

ويرى (الحيالي ،2007) أن الإفصاح هو"شمول التقارير المالية على جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضلله"[10].

ومن وجهة نظر الباحثة فإن الإفصاح المحاسبي هو ضرورة إظهار كل المعلومات المحاسبية التي تعكس بدقة المركز المالي للشركة و نتائج أعمالها، تدفقاتها النقدية، وكذا التغيرات في حقوق ملكيتها، بشكل يمكن مستخدم هذه المعلومات من الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم، وذلك دون تعمد أي تحريف أو تضليل يمكن أن يمس بجودتها .

من جهة أخرى ينبغي أن نفرق بين مفهومي الإفصاح والشفافية ، فمفهوم الإفصاح أعم من مفهوم الشفافية التي يقصد بها مدى تمثيل الإفصاح للواقع الحقيقي للشركة، وهي تعتبر مطلبا رئيسيا في الإفصاح، ويتوقف هذا الأمر على مدى توفر معلومات تفصيلية حديثة و صادقة، متناسقة، يمكن تحليلها ومعرفة مكوناتها وغير ذلك من المزايا النوعية للمعلومات .

يعتمد الإفصاح المحاسبي على طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات المحاسبية، إذ أن هناك معلومات تعتبر أساسية و يجب عرضها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، و هناك معلومات أخرى يتطلب عرضها في الملاحق المتممة للقوائم المالية، بحيث تعتبر القدرة على إعداد ونقل ونشر المعلومات وتوصيلها إلى مختلف المستخدمين من أهم الأمور في العصر الحالي[11]. ويعد الإفصاح المحاسبي حسب ما تراه (لايقة ، 2007) من أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم، بينهم وبين إدارة الشركة، أو بين مراجعي الحسابات من جهة ومستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى[12].

ثانيا: مقومات ومتطلبات الإفصاح المحاسبي.

إن الإفصاح المحاسبي ليس بعملية عشوائية بل توجد مجموعة من المتطلبات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار خلال عملية الإفصاح، كما تتمثل مقومات الإفصاح المحاسبي المحددات الرئيسية لنوع وحجم الإفصاح.

1- مقومات الإفصاح المحاسبي:

تشمل أهم مقومات الإفصاح ما يلي[13]:

- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لا بد أن تعطي الشركة اهتماما خاصا في بياناتها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين و الخارجيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة، ويكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المعروضة في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين.

- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: وتتمثل في الجهات المنظمة و المسؤولة عن تطوير، تنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل النظام المحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية و الحكومية.

- المنظمات والمؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فان المنظمات والمؤسسات الدولية تعد كذلك من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB ، حيث حاول تحسين جودة المعلومات المحاسبية على المستوى الدولي من خلال إصداره لمعايير التقرير المالي الدوليةIFRS.

2- متطلبات الإفصاح المحاسبي:

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين الأول قوائم مالية أساسية والقسم الثاني الملاحق التفصيلية المكملة للقوائم المالية الأساسية، بالنسبة للقوائم المالية الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الملاحق أو الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

لا يوجد معيار محاسبي دولي واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، إنما جميع المعايير المحاسبة الدولية تحدد بعض الإفصاحات المطلوبة ومن أهم معايير المحاسبة الدولية التي تناولت الإفصاح المحاسبي معيار المحاسبة الدولية رقم (1) "عرض القوائم المالية" ومعيار المحاسبة الدولية رقم (24) "الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة"، وحسب المعايير المحاسبية الدولية يمكن حصر متطلبات الإفصاح المحاسبي كما يلي:

- **المعلومات التي يجب عرضها في الميزانية العمومية:**

يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التي تعرض المبالغ التالية: الممتلكات والتجهيزات والمعدات، الموجودات غير الملموسة، الموجودات المالية، المخزون، الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى، النقد والنقد المعادل، الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى، المطلوبات والموجودات الضريبية، مخصصات الإهتلاكات، المطلوبات غير المتداولة المنتجة للفائدة، حصة الأقلية، رأس المال الصادر والاحتياطيات.

إضافة إلى ذلك يجب على الشركة أن تعرض ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات المتممة لها المعلومات التالية:

- عدد الأسهم المصرح بها؛
- عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة وغير المدفوعة بالكامل؛
- القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية؛
- مطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية السنة؛
- الحقوق و القيود على توزيع أرباح الأسهم وتسديد رأس المال؛
- أسهم الشركة التي تملكها أو التي تملكها شركاتها الفرعية أوالزميلة؛
- الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات بما في ذلك الشروط والمبالغ؛
- وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين؛
- مبلغ أرباح الأسهم الموزعة المقترحة أو المصرح عنها بعد تاريخ الميزانية العمومية لكن قبل المصادقة على إصدار القوائم المالية؛
- مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بها.

- **المعلومات التي يجب عرضها في قائمة الدخل:**

يجب أن تشتمل قائمة الدخل كحد أدنى البنود التي تعرض المبالغ التالية:حجم المبيعات أو رقم الأعمال، نتائج الأنشطة التشغيلية، تكاليف التمويل، حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية، المصروف الضريبي، الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية، البنود غير العادية، حصة الأقلية، صافي الربح أو الخسارة للفترة.

إضافة إلى ذلك يجب على الشركة أن تعرض ضمن قائمة الدخل أو في الإيضاحات المتممة لها ما يلي: تحليل المصروفات إما حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة، كما يجب أن يتم إجراء تقسيم فرعي لبنود المصروفات من أجل إبراز سلسلة من أجزاء الأداء المالي التي قد تختلف من ناحية الثبات وإمكانية الربح أو الخسارة وإمكانية التنبؤ بها، و يجب على الشركة أن تعرض أيضا المعلومة المتعلقة بمبلغ ربح السهم المعلن أو المقترح للفترة التي تغطيها القوائم المالية.

- **المعلومات التي يجب عرضها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية:**

يجب على الشركة أن تعرض كجزء مستقل لقوائمها المالية قائمة التغييرات في حقوق الملكية بحيث ويشترط المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) أن يظهر في صلب هذه القائمة ما يلي: صافي الربح أو الخسارة للفترة، كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين، الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية، إضافة إلى ذلك يجب على الشركة أن تعرض ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات المتممة لها ما يلي[14] :

- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين؛
- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية؛
- حركة راس المال خلال الفترة؛
- المطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية و نهاية الفترة مبينة بشكل مستقل كل حركة.

كما تشتمل متطلبات الإفصاح المحاسبي أيضا على ضرورة عرض المعلومات الآتية ضمن الملاحق المتممة للقوائم المالية[15]:

- **الإفصاح عن السياسات المحاسبية :**تختلف السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية من بلد لآخر، وكأن للشركة الحرية التامة في اختيار السياسة التي تتناسب مع ظروفها من بين السياسات المحاسبية المقبولة وفي ضوء الظروف المحيطة بها، لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحا واضحا و موجزا عن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة على أن يتم الإفصاح عن هذه السياسات في مكان واحد مع مراعاة توخي الحذر في قياس نتائج العمليات ومضمونها وأهميتها النسبية، وكذا توضيح أي تغيير يحدث في هذه السياسات وأسبابه ومبرراته و آثاره.

- **الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة**: يجب أن تشتمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين الشركة و الأطراف الأخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين الشركة والأطراف الخارجية الأخرى، مثل العلاقة بين الشركة المسيطرة والشركة المسيطر عليها.

- **الأحداث اللاحقة** :تغطي القوائم المالية فترة محاسبية معينة و لكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، بل غالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وتاريخ إصدار القوائم المالية بفترة الأحداث اللاحقة، وأثناء هذه الفترة قد تحدث أحداث مفضلة أو غير مفضلة، إما أن تكون معدلة أو غير معدلة للقوائم المالية بالرغم من حدوثها خلال فترة تالية للفترة المحاسبية ذات العلاقة، ولذلك يتطلب تعديل تلك القوائم المالية أو عرض تلك الأحداث في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

- **الشكوك حول استمرارية الشركة** : يتم إعداد القوائم المالية بافتراض استمرارية الشركة في مزاولة نشاطها، وأنه في ظل غياب أي معلومات و توقعات بفشلها أو عدم استمرارية نشاطها فانه يفترض أنها مستمرة إلي مالا نهاية، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بإمكانية عدم استمرار الشركة، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية، و إن كان هناك شك في استمرارية الشركة، ففي هذه الحالة يمكن أن يتم التحفظ من قبل المدقق الخارجي ويبين أسباب تحفظه في تقريره، وخلال فترة الأحداث اللاحقة يتم تبيان ذلك وأسبابه والأهمية النسبية للشك.

- **الالتزامات المحتملة** : تتمثل عادة في التزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يخص حدوثها أو مبالغها، وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المنشأة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها حدوث بعض هذه الالتزامات فإنها تصبح جزءا من القوائم المالية، ويتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية ، والإفصاح المحاسبي في هذه الحالة يخبر قارىء القوائم المالية بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت لكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية.

II. الطريقة و الأدوات المستخدمة:

تم إنشاء بورصة الجزائر في 9 سبتمبر 1990 تحت اسم شركة القيم المنقولة استنادا للمادة (01) من القانون رقم 03-88 الصادر بتاريخ 02 جانفي 1988، ليتم في فترات لاحقة إستبدال هذه التسمية باسم "بورصة القيم المنقولة" حيث كان الافتتاح الرسمي والفعلي لها يوم 17ديسمبر 1997 بمقر الغرفة الوطنية للتجارة بالجزائر العاصمة، بدأت بورصة الجزائر نشاطها بموجب المرسوم التأسيسي للجنة تنظيم عمليات البورصة رقم 93 -10 المؤرخ في 23 ماي 1993 والمعدل والمتمم بالقانون رقم 04 -03 الصادر بتاريخ 17 فيفري 2000، حيث تعرفها المادة الأولى منه بما يلي:

"تعد بورصة القيم المنقولة إطارا لتنظيم وسير العمليات فيما يخص القيم المنقولة التي تصدرها الدولة والأشخاص للآخرين من القانون العام والشركات ذات الأسهم".

و تحتوي بورصة الجزائر على:

- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها(COSOB): وتشكل سلطة سوق القيم المنقولة؛
- شركة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGBV): وهي مؤسسة السوق المالية؛
- الوسطاء في عملية البورصة(IOB): وتشمل مؤسسات الاستثمار؛
- المؤتمن المركزي(PB):الجزائر للمقاصة.

يوجد حاليا خمس شركات مدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي مجمع "صيدال" الناشط في القطاع الصناعي الصيدلاني، مؤسسة التسيير الفندقي "الأوراسي" الناشطة في قطاع السياحة، شركة "أليانس" للتأمينات الناشطة في قطاع التأمينات، "شركة "رويبة" الناشطة في قطاع صناعة المشروبات، وشركة "بيوفارم" الناشطة في القطاع الصناعي الصيدلاني وذلك بدخولها منذ سنة 2015[16].

1- مجتمع وعينة الدراسة الإحصائية.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة، و المكونة من خمس شركات مساهمة، أما الفترة المدروسة فهي الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2015، وتشتمل عينة الدراسة على أربع شركات مساهمة أي بما نسبته (80%) من مجتمع الدراسة، بشرط أن لا تكون قد توقفت عن التداول خلال فترة الدراسة، وقد تم إستبعاد شركة "بيوفارم" للقطاع الصناعي الصيدلاني على اعتبار دخولها إلى البورصة سنة 2015.

وتتمثل مميزات العينة المدروسة من الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة حسب الشكل(1) في ما يلي:

- شركة **صيدال** لصناعة الأدوية، برأسمال قيمته (2500000000دج)، حققت في سنة 2014 ربحا قدره (1477751553.22دج) عرف انخفاضا في سنة 2015 بحيث بلغ (1143817990.89دج).
- شركة **رويبة** لصناعة المشروبات، برأسمال قيمته (849195000دج)، حققت في سنة 2014 ربحا قدره (310853613دج) عرف انخفاضا في سنة 2015 بحيث بلغ(188985195دج).
- شركة **أليانس للتأمينات**، برأسمال قيمته (2205714180دج)، حققت في سنة 2014 ربحا قدره (363021284,57دج) عرف انخفاضا في سنة 2015 بحيث بلغ(355369919,28دج).
- فندق **الأوراسي**، برأسمال قيمته (1500000000دج)، حققت في سنة 2014 ربحا قدره (609333773.22دج) عرف ارتفاعا في سنة 2015 بحيث بلغ(738097348.86دج).

2- بيانات الدراسة الإحصائية.

تشتمل البيانات المعتمد عليها في إعداد هذه الدراسة على القوائم المالية، تقارير مجلس الإدارة، تقارير التسيير والتقارير السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2015، و قد تم الحصول على هذه البيانات بالرجوع إلى الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، وكذا الإطلاع على المواقع الإلكترونية للشركات.

3- اختبار فرضية الدراسة.

من أجل معرفة مدى التزام أوعدم التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014 -2015)، قامت الباحثة بتطبيق طريقة المتغيرات الوهمية (Dummy Variables) حسب ما يوضحه الجدول (1)، ووفقا لهذه الطريقة تم اختيار مجموعة من متطلبات الإفصاح المحاسبي استنادا للدراسات السابقة والمعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي، بحيث إذا التزمت الشركة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي أعطيت المتغير الوهمي (1) أما إذا لم تلتزم فتعطى المتغير الوهمي (0)، ثم تم تحديد النسبة المئوية للشركات الملتزمة وغير الملتزمة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ليتم استخلاص النسبة الإجمالية للإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في العينة المدروسة خلال الفترة (2014-2015).

ولاختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة معنوية على التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)، قامت الباحثة بتطبيق اختبار ثنائي الحد (Binomial Test)، بحيث ومن خلاله يتم حصر المشاهدات الإجمالية للمتغيرات الوهمية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي على شكل تكرارات (0،1) في كل الفترة المدروسة ثم اختبار مدى اختلاف البيانات المتعلقة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي و التي أعطي لها متغيرين وهميين عن متوسط افتراضي يساوي (0.5) .

ومن خلال الجدول (3) الخاص باختبار ثنائي الحد، نلاحظ أن الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة وخلال الفترة (2014-2015) تلتزم بمتطلبات الإفصاح المحاسبي بنسبة (63%) بعدد مشاهدات إجمالي بلغ (276) مشاهدة إيجابية من أصل (440) مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي(37%) بعدد مشاهدات بلغ (164) مشاهدة سلبية من أصل (440) مشاهدة، وبالنظر لمزايا هذا الاختبار بحيث انه يقارن توزيع المشاهدات الإجمالية الفعلية بتوزيع افتراضي، فالقيمة المنخفضة لمستوى المعنوية (Sig) والمقدرة بـ (0.000) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى أن نسبة التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014- 2015) أكبر من نسبة عدم الالتزام بها، ومستوى المعنوية يؤيد هذه النتيجة، وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه توجد مؤشرات ذات دلالة معنوية على التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015).

III. النتائج ومناقشتها:

من خلال الجدول (1) ومرورا بمختلف محطات هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- كل العينة المدروسة من الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة وخلال الفترة (2014-2015) تلتزم بالإفصاح عن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بما نسبته (100%)، في حين أن نسبة الالتزام بالإفصاح عن قائمتي التدفقات النقدية و قائمة التغيرات في حقوق الملكية بلغت (75%) اقتصرت على شركة "صيدال"، "الأوراسي" وشركة "رويبة"، في حين عدم توفر القائمتين لدى شركة "أليانس ".

- بالنسبة للملاحق المتممة للقوائم المالية، اتضح أن العينة المدروسة من الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة وخلال الفترة (2014-2015) تلتزم بالإفصاح عن الملاحق بنسبة (50%) اقتصرت على شركتي "رويبة "و "الأوراسي" فقط وغيابها في التقارير المالية لبقية الشركات رغم أهمية الملاحق والمعلومات التي تتضمنها في تحقيق الصورة الصادقة للقوائم المالية المفصح عنها، فتضمين الملاحق لمعلومات توضيحية حول طرق تقييم المخزونات، طرق الاهتلاك المطبقة، السياسات و الطرق المحاسبية وطرق توزيع الأرباح، إضافة لمختلف التوضيحات والتفسيرات الخاصة بكل بند من بنود القوائم المالية يضمن الثقة بين إدارة الشركة ومساهميها.

- كل العينة المدروسة من الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة وخلال الفترة (2014-2015) بما نسبته (100%) تلتزم بعرض المعلومات التالية ضمن قائمة المركز المالي: الممتلكات و التجهيزات و المعدات،

الموجودات أو الأصول غير الملموسة، الموجودات أو الأصول المالية، المخزونات، الذمم المدينة، النقد والنقد المعادل، الذمم الدائنه، ضرائب الدخل، مخصصات الاهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة، المطلوبات غير المتداولة، رأس المال الصادر والإحتياطات، في حين أن المعلومة المتعلقة بحصص الأقلية في رأس مال الشركة يتم عرضها ضمن قائمة المركز المالي بنسبة (50%) اقتصرت على شركتي "صيدال" و "اليانس" فقط.

- كل العينة المدروسة من الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة وخلال الفترة (2014-2015) وبما نسبته (100%) لا تلتزم بعرض المعلومات التالية ضمن الإيضاحات المتممة لقائمة المركز المالي: عدد الأسهم المصرح بها، عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، عدد الأسهم الصادرة و غير المدفوعة بالكامل، القيمة الاسمية لكل سهم، المطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية السنة، الأسهم التي تملكها الشركة أو شركاتها الفرعية أو الزميلة، الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات، الوصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين، مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بها، والملاحظ هنا أن كل المعلومات السابق ذكرها يحتاجها المستثمر لاتخاذ القرارات، و يعد المستثمر المستخدم الأساسي للمعلومة المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مع ذلك ورغم كون النظام المحاسبي المالي الجزائري المطبق إجباريا منذ سنة 2010م مستوحى من النظام المحاسبي الانجلوساكسوني الذي يعطي الأولوية للمستثمر، فإن الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة لا تعرض هذه المعلومات المحاسبية التي تهم المستثمرين ضمن الإيضاحات المتممة لبنود قائمة المركز المالي.

- تم العرض و بشكل مختصر خلال الفترة (2014-2015) ضمن الإيضاحات المتممة لقائمة المركز المالي لشركة "صيدال" للمعلومة المتضمنة مبلغ أرباح الأسهم الموزعة أو توزيعات الأرباح، لتكون نسبة الالتزام بعرض هذه المعلومة ضمن قائمة المركز المالي (25%) فقط خلال الفترة المدروسة.

- كل العينة المدروسة من الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة وخلال الفترة (2014-2015) بما نسبته (100%) تلتزم بعرض المعلومات التالية ضمن قائمة الدخل: حجم المبيعات، نتائج الأنشطة التشغيلية، تكاليف التمويل، حصة الشركات الزميلة، المصروف الضريبي، الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية، البنود الغير عادية، صافي الربح أو الخسارة للفترة بحيث يتم تحليل المصروفات باستخدام التصنيف المبني على طبيعة المصروفات أي إعداد جدول حساب النتائج حسب الطبيعة، كما يتم التقسيم الفرعي لبنود المصروفات ضمن قائمة الدخل.

- المعلومات المتعلقة بحصة الأقلية يتم الالتزام بعرضها ضمن قائمة الدخل بنسبة (50%) وذلك يقتصر على شركتي "صيدال" و" اليانس" فقط خلال الفترة المدروسة.

- كل العينة المدروسة من الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة خلال الفترة (2014-2015) بما نسبته (100%) لا تلتزم بعرض المعلومة المتضمنة ربحية السهم الواحد ضمن قائمة الدخل، مما قد يسبب عدم فهم كيفية توزيع الأرباح من طرف جمهور المساهمين.

- العينة المدروسة من الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة وخلال الفترة (2014-2015) تلتزم بنسبة (75%) بعرض المعلومات التالية ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية: صافي الربح أو الخسارة للفترة، الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية، المعاملات الرأسمالية، التوزيعات للمالكين ورصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ إعداد الميزانية، المطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة، واقتصر ذلك على شركة "صيدال"، "رويبة" و" الأوراسي".

- العينة المدروسة من الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة وخلال الفترة (2014-2015) تلتزم بنسبة (50%) بعرض المعلومات التالية ضمن الملاحق المتممة للقوائم المالية: السياسات المحاسبية، العمليات مع الأطراف ذات العلاقة واقتصر ذلك على شركة "رويبة" و "الأوراسي"، أما بالنسبة للمعلومات حول الأحداث اللاحقة، الشكوك حول استمرارية الشركة، الالتزامات المحتملة، فقدرت نسبة التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بعرضها (25%) اقتصرت على شركة "رويبة"، وبالنسبة للمعلومات حول طرق تقويم المخزون، طرق الاهتلاك المطبقة، أثر التحويلات للعملات الأجنبية، فقدرت نسبة الالتزام بعرضها ضمن الملاحق (50%) اقتصرت على شركتي "الأوراسي" و" رويبة".

- بالنسبة للمعلومات حول سياسات توزيع الأرباح ومقدار مكافآت مجلس الإدارة، قدرت نسبة التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بعرضها (25%) اقتصرت على شركة "رويبة" فقط.

و استنادا لما يوضحه الجدول(2) و الشكل (2)، تظهر نسبة التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015) متفاوتة من شركة لأخرى بحيث تبين أن أعلى نسبة التزام قيمتها (76%) مسجلة لدى شركة "رويبة" بمستوى معنوية(0,000)،ويرجع ذلك لكون هذه الشركة حديثة النشأة فرغم انخفاض حجم أرباحها خلال الفترة المدروسة حسب ما يبينه الشكل (1) إلا أنها تلتزم بمتطلبات الإفصاح المحاسبي بنسبة معتبرة، شركة "الأوراسي" تلتزم بمتطلبات الإفصاح المحاسبي بنسبة معتبرة قدرها (67%) وبمستوى معنوية(0,000) تليها شركة "صيدال" بنسبة (62%) ومستوى معنوية (0,017)، أما أدنى نسبة فهي (46%) مسجلة لدى شركة "أليانس" للتأمينات بمستوى معنوية (0,391).

IV. الخلاصة:

لقد تبنت الجزائر منذ سنة 2007 نظاما محاسبيا مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، هذا النظام يخدم بالدرجة الأولى مصلحة المستثمر الحالي و المرتقب، أي أنه يعد نظاما انجلوسكسونيا بطبيعته وينبغى أن يطبق في بيئة توفر شرط السوق المالي النشط، ففي حال غياب السوق المالي النشط لن يكون تطبيق هذا النظام مجديا، من جهة أخرى فإن تطبيق هذا النظام المحاسبي يتطلب الإفصاح المحاسبي الكافي لخدمة مصلحة المستثمرين وتعزيز ثقتهم بالمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات، وبالتالي تحقيق الصورة الصادقة للقوائم المالية.

ومن خلال هذه الدراسة وبالنظر لحالة الجزائر، تم التوصل إلى نتيجتين رئيسيتين، النتيجة الأولى تمثلت في عدم توفر السوق المالي النشط في الجزائر، فبورصة الجزائر تعتبر سوقا ماليا غير نشط لأن عدد الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة فيها إلى غاية سنة 2017 لا يكاد يتجاوز الخمس شركات فقط، ومقارنة ببقية الدول العربية والأجنبية ينبغي إعادة النظر في كيفية توسيع نشاط بورصة الجزائر وضم أكبر عدد ممكن من المساهمين فيها، أما النتيجة الثانية التي تم التوصل إليها فهي وجود مؤشرات ذات دلالة معنوية على التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015) وبنسبة التزام إجمالية معتبرة قدرها (63%).

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

جدول (1): نسبة الشركات الساهمة الجزائرية الملتزمة و غير الملتزمة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)

متطلبات الإفصاح المحاسبي		نسبة الشركات الملتزمة %		نسبة الشركات غير الملتزمة %	
		2014	2015	2014	2015
القوائم المالية	قائمة الدخل	100	100	0	0
	قائمة المركز المالي	100	100	0	0
	قائمة التغييرات في حقوق الملكية	75	75	25	25
	قائمة التدفقات النقدية	75	75	25	25
	الملاحق	50	50	50	50
المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المركز المالي أو ضمن الإيضاحات المتممة لها	الممتلكات والتجهيزات والمعدات	100	100	0	0
	الموجودات غير الملموسة	100	100	0	0
	الموجودات المالية	100	100	0	0
	المخزون	100	100	0	0
	الذمم المدينة	100	100	0	0
	النقد والنقد المعادل	100	100	0	0
	الذمم الدائنة	100	100	0	0
	ضرائب الدخل	100	100	0	0
	مخصصات الاهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة	100	100	0	0
	المطلوبات غير المتداولة	100	100	0	0
	حصة الأقلية	50	50	50	50
	رأس المال الصادر والاحتياطيات	100	100	0	0
	عدد الأسهم المصرح بها	0	0	100	100
	عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل	0	0	100	100
	عدد الأسهم الصادرة و غير المدفوعة بالكامل	0	0	100	100
	القيمة الاسمية لكل سهم	0	0	100	100
	المطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية و نهاية السنة	0	0	100	100
	الأسهم التي تملكها الشركة أو شركاتها الفرعية أو الزميلة	0	0	100	100
	الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات	0	0	100	100
	وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين	0	0	100	100
	مبلغ أرباح الأسهم الموزعة أو المصرح عنها قبل المصادقة على إصدار القوائم المالية	25	25	75	75
	مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بها	0	0	100	100
المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة الدخل أوضمن الإيضاحات المتممة لها	حجم المبيعات	100	100	0	0
	نتائج الأنشطة التشغيلية	100	100	0	0
	تكاليف التمويل	100	100	0	0
	حصة الشركات الزميلة	100	100	0	0
	المصروف الضريبي	100	100	0	0
	نتيجة الأنشطة العادية	100	100	0	0
	البنود الغير عادية	100	100	0	0
	حصة الأقلية	50	50	50	50
	صافي نتيجة الفترة	100	100	0	0
	تحليل المصروفات حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة	100	100	0	0

0	0	100	100	التقسيم الفرعي لبنود المصروفات	
100	100	0	0	ربحية السهم الواحد	
25	25	75	75	صافي الربح أو الخسارة للفترة	المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات المتممة لها
25	25	75	75	الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية	
25	25	75	75	المعاملات الرأسمالية مع المالكين	
25	25	75	75	التوزيعات للمالكين ورصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية	
25	25	75	75	المطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لراس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية و نهاية الفترة	
50	50	50	50	السياسات المحاسبية	معلومات أخرى واجب عرضها ضمن الملاحق المتممة للقوائم المالية
50	50	50	50	العمليات مع الأطراف ذات العلاقة	
75	75	25	25	الأحداث اللاحقة	
75	75	25	25	الشكوك حول استمرارية الشركة	
75	75	25	25	الالتزامات المحتملة	
50	50	50	50	طرق تقويم المخزون	
50	50	50	50	طرق الاهتلاك المطبقة	
50	50	50	50	أثر التحويلات للعملات الأجنبية	
75	75	25	25	سياسات توزيع الأرباح	
75	75	25	25	مقدار مكافآت مجلس الإدارة	

المصدر: مُعد من طرف الباحثة.

جدول (2): نتيجة اختبار ثنائي الحد (Binomial test) للمقارنة بين الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة من حيث الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
SAIDAL	Group 1	1	68	**0,62**	0,50	**0,017(a)**
	Group 2	0	42	**0,38**		
	Total		110	**1,00**		
ROUIBA	Group 1	1	84	**0,76**	0,50	**0,000(a)**
	Group 2	0	26	**0,24**		
	Total		110	**1,00**		
ALLIANCE	Group 1	1	50	**0,45**	0,50	**0,391(a)**
	Group 2	0	60	**0,55**		
	Total		110	**1,00**		
AURASSI	Group 1	1	74	**0,67**	0,50	**0,000(a)**
	Group 2	0	36	**0,33**		
	Total		110	**1,00**		

a Based on Z Approximation.

المصدر: مخرجات برنامجSPSS .

جدول (3): نتيجة اختبار ثنائي الحد (Binomial test) لمدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
DISCLOS	Group 1	1,00	276	**0,63**	0,50	**0,000[a]**
	Group 2	0,00	164	**0,37**		
	Total		440	**1,00**		

a. Based on Z Approximation.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

شكل (1): تطور نتيجة نشاط الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة خلال الفترة (2014-2015)

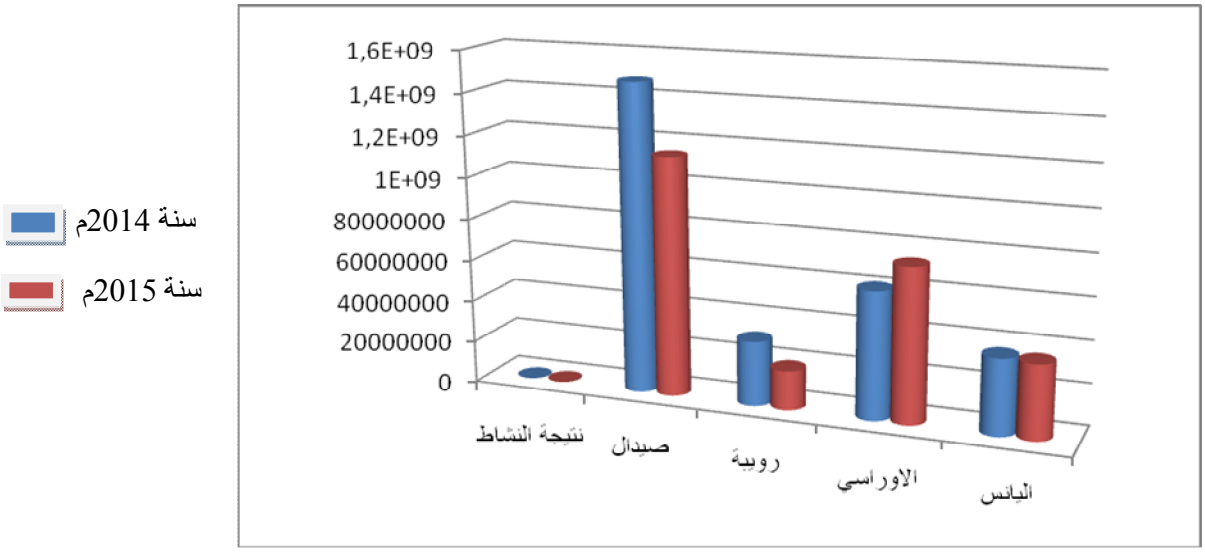

المصدر: مخرجات برنامج EXCEL.

شكل (2): المفاضلة بين الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة من حيث نسبة الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)

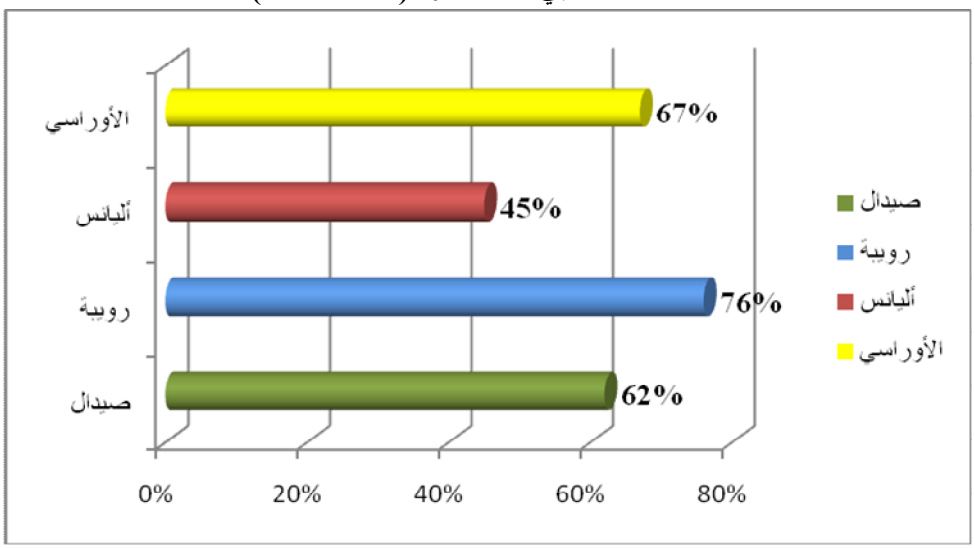

المصدر: مخرجات برنامج EXCEL.

الإحالات والمراجع :

[1]. زغدار احمد، سفير محمد : **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)**، مجلة الباحث، العدد:07، ورقلة، الجزائر، 2010، ص.83.

[2]. الحيالي وليد ناجي : **نظرية المحاسبة**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص.369.

[3]. زغدار احمد، سفير محمد، مرجع سابق، ص.83.

[4] .George Emmanuel Iatridis, **Accounting disclosures, accounting quality and conditional and unconditional conservatism**, International Review of Financial Analysis, Vol. 20, Issue.2, 2011.

[5]. زين عبد المالك، **القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015.

[6]. بن يدير فارس، شلغام هشام، مداني طيب، **واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 2، 2012.

[7]. زغدار احمد، سفير محمد، مرجع سابق، ص.84.
[8]. عباس مهدي الشيرازي : **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل للنشر و التوزيع، الكويت، 1991، ص. 322.
رولا كاسر لايقة : **القياس و الإفصاح في القوائم المالية للمصارف و دورها في ترشيد قرارات الاستثمار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص.55.
[9]. رضوان حلوة حنان: **تطور الفكر المحاسبي**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص.443.
[10]. وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص.371.
[11]. أحمد زغدار، محمد سفير، مرجع سابق، ص.84.
[12]. رولا كاسر لايقة : **القياس و الإفصاح في القوائم المالية للمصارف و دورها في ترشيد قرارات الاستثمار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، سوريا،2007، ص.55.
[13]. احمد زغدار، محمد سفير، مرجع سابق، ص.84.
[14]. شادو عبد اللطيف، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق للمعايير المحاسبية الدولية، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الدراسات المحاسبية و الجبائية المعمقة، جامعة ورقلة، 2013-2014، ص. 21،26.
[15]. رولا كاسر لايقة، مرجع سابق، ص.56.
[16]. حفيظة لصنوني، رفيق بشوندة، **السوق المالي (البورصة) في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، واقع وآفاق**، مجلة المالية و الأسواق، ص. 413، 415.